تغيرات أسعار النفط العالمية وتأثير التضخم المستورد في مستويات الأسعار المحلية في الجزائر خلال المدة 1986-2016

Changes in international oil prices and the impact of imported inflation on domestic price levels in Algeria during the period 1986-2016

د. دحماني فاطمة
Dahmani fatma
أستاذة محاضرة أ- جامعة الجزائر 03
Dfatima26@yahoo.fr

لفضل سليمة
Lafdal salima
طالبة دكتوراه- جامعة الجزائر 03
lafdal.salima@hotmail.fr

المستخلص:

قمنا من خلال هذا العمل بتقديم نموذج تطبيقي لتوضيح أثر كل من أسعار النفط والتضخم المستورد على مؤشر أسعار الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2016 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وكشفت النتائج من خلال اختبار الحدود عن وجود تكامل مشترك بين مؤشر أسعار الاستهلاك ومختلف المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج إلى جانب سعر الصرف وعرض النقود، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ومباشرة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: *أسعار النفط، عرض النقود، التضخم المستورد، سعر الصرف، مؤشر أسعار الاستهلاك، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).*

Résumé:

Dans ce travail, nous avons présenté un modèle appliqué pour illustrer l'effet des prix du pétrole et de l'inflation importée sur l'IPC dans l'économie algérienne de 1986 à 2016 en utilisant le modèle ARDL. Entre l'indice des prix à la consommation et les différentes variables explicatives incluses dans le modèle ainsi que le taux de change et la masse monétaire, l'étude a conclu qu'il existe une relation directe entre les variables de l'étude à court et à long terme.

Mots-clés: *prix du pétrole, masse monétaire, inflation importée, taux de change, indice des prix à la consommation, modèle d'auto-régression (ARDL*

المقدمة:

يعتبر البترول سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ومما لاشك فيه أن للنفط آثارا مباشرة وغير مباشرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مختلف البلدان، وفي معظم الحالات يشكل القاعدة الأساسية والمورد الاقتصادي الأهم الذي تتشكل منه موازنات الدول المنتجة واحتياطاتها من العملة الصعبة، وتقوم عليه آمال شعوبها في تحقيق على الأقل حد أدنى من التنمية الاقتصادية، حيث تمثل عائداته مصدرا حيويا من مصادر الرأس مال الضروري لتحقيقها.

كما تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط التي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية السوق العالمية للنفط، وهكذا يبدو جليا هشاشة تركيبة الاقتصاد الجزائري وارتباطه الوثيق بقطاع النفط – خاصة في ظل

فشل مختلف السّياسات الاقتصادية المنتهجة خلال ما يعرف بفترة الإصلاحات في تقليص درجة تبعية الاقتصاد الوطني لهذا القطاع – مما أدى إلى مروره بعدة تقلبات، أسهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوط التضخمية (إرتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية)، أين يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم المحلي إلى ارتفاع أسعار الواردات كنتيجة لعملية إعادة تصدير التضخم (التضخم المستورد) التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للنفط من بينها الجزائر وهذا تعويضا عن ارتفاع أسعار النفط الخام، وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على آثار تقلبات كل من أسعار النفط عالميا والتضخم المستورد على مستويات الأسعار المحلية.

إشكالية الدراسة: وعليه واستنادا على ما سبق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

" **ما مدى تأثير تقلّبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتضخم المستورد على مستويات الأسعار المحلية في الجزائر؟**".

فرضيات الدراسة:

- لطالما تميزت أسعار النفط باللاإستقرار وحدّة التقلب، وهو ما كان له عظيم الأثر على مختلف الاقتصاديات العالمية.
- يرتبط السلوك الاقتصادي الكلي في الجزائر ارتباطا وثيقا بتغيرات وتقلبات الأسعار العالمية للنفط والتضخم المستورد كمتغيرات خارجية، حيث تنعكس حركات أسعار النفط والتضخم المستورد مباشرة على مستويات الأسعار المحلية.

أهداف الدراسة:

- تحديد كيفية ومدى تأثر مؤشر أسعار الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري بالتضخم المستورد وتقلبات أسعار النفط
- إلقاء الضوء على مشكلة التضخم المستورد التي تشكل أحد المصادر المهمة من مصادر التضخم المحلي

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية والجزائر بصفة خاصة وذلك نتيجة ل:

- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة للانخفاض الشديد الذي شهدته أسعار البترول إبتداءا من سنة 2014
- أنه بواسطة عنصر السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها.

منهجية الدراسة:

نظرا للطابع التطبيقي للدراسة، ولغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، فقد إعتمدنا على المنهج الاستقرائي التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي– ممثلة في أدوات القياس الاقتصادي– لغرض إعطاء تصوّر لهيكل العلاقات السّائدة بين متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

- قويدري قويشح بوجمعة (انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر)، تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية ، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في الصناعة البترولية العالمية وتطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها، ومن خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة بالاعتماد على الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة وقد توصل إلى علاقة مباشرة تتجه من أسعار النفط نحو متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استعمالات المالية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الأخيرة. (بوجمعة، قويشح،2009)
- مشدن وهيبة، بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1973–2003)، والتي تطرقت إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973–1982)، وحرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية سنة 2003، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث، وهذا حسب الإشكالية المطروحة : ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت إلى النتائج التالية:
  - ✓ إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك ،أنها دفاعية عن أسعار البترول أي أنها لم تنجح لحد الآن في الوصول إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق البترول
  - ✓ نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأس مالي في إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد أثبت الانهيار المدروس للخام عام 1986 بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجيهات الايجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل. (مشدن، 2005)

أولا–تطور أسعار النفط العالمية:

تخضع أسعار النفط العالمية على غرار أسعار كل السلع في الأسواق العالمية لقانوني العرض و الطلب حيث أن أسعار النفط لها مرونة قوية اتجاه العرض والطلب العالميين وتؤثر كذلك هذه الأسعار في العديد من المتغيرات الأخرى، فعلى سبيل المثال النمو الاقتصادي، سعر صرف الدولار الذي يعد العملة الأكثر تعاملا في الأسواق العالمية في التجارة البترولية ومن أهم العوامل المؤثرة على العرض والطلب العالميين يمكن أن نذكر ما يلي: (عياد،2016: 37–38)

1–1 الطلب العالمي:

- التغير في عدد سكان العالم، النمو الاقتصادي العالمي، التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات العالمية.
- التغير في ميزان الطاقة والتغيرات في حالة المناخ.
- التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي.

- السياسات التجارية في الدول المهمة.
- التوقعات وغيرها من العوامل الأخرى.

2-1 العرض العالمي:

- التغيرات في احتياطات النفط لدى الدول المصدرة والمستهلكة.
- التطور التقني والتكنولوجي لعمليات تكرير واستخراج النفط.
- السياسة النقدية في الدول المصدرة
- عوامل سياسية، نشاطات OPEC (منظمة الدول المصدرة للبترول) وNOPEC (منظمة الدول غير المصدرة للبترول).
- العوامل قصيرة المدى: الكوارث الطبيعية، الحوادث، الخلافات السياسية والعسكرية

الشكل01: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2016

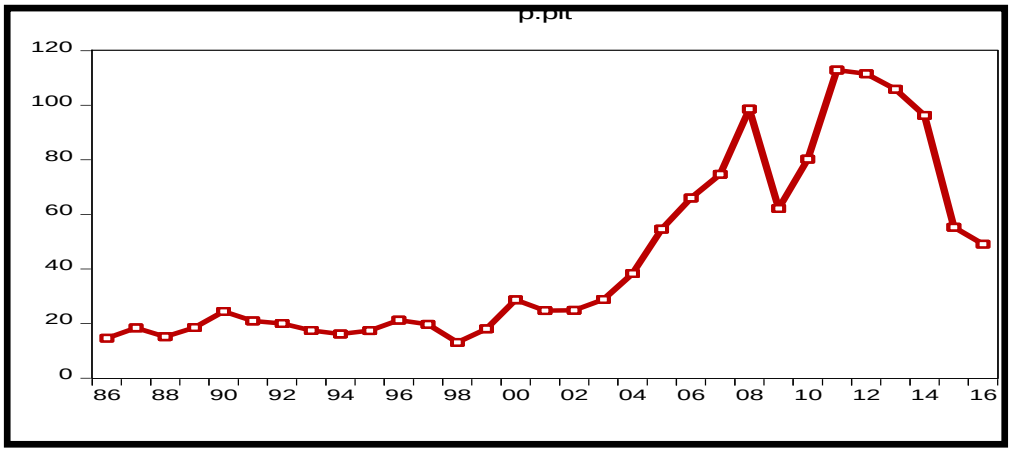

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج eviews09

وجاء الانخفاض الكبير لأسعار النفط العالمية مدفوعا بعاملي العرض والطلب كما أشرنا إليه سابقا فعلى جانب العرض، اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة: (ريغي،2016: 236)

- ❖ الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض بلدان الأعضاء بما فيها العراق وكذلك ليبيا في بعض الأحيان بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.
- ❖ زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014 وبوجه عام فقد ارتفع الإنتاج بما يزيد 2.0 مليون برميل يوميا في 2014 . وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.
- ❖ تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت بلدان الأعضاء أوبك في نوفمبر 2014 ألا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الانتاج العالمي والاستهلاك العالمي) وبدلا من ذلك قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا، برغم من مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية) (ريغي، 2016 :236)

وعلى جانب الطلب شهد نمو استهلاك النفط على مستوى العالم بداية من 2014 تباطؤا كثيرا إلى نحو 0.7 مليون برميل يوميا ويرجع هذا التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوروبا والمحيط الهادئ)، وفي الأسواق الصاعدة ظل نمو استهلاك النفط فيها منخفضا فبلغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا مما أثر على وتيرة الطلب على النفط أين شهد تراجعا محسوسا في السنوات القليلة الماضية.

ثانيا– أثر سعر النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم:

مثلما تمت الإشارة إليه من طرف Brown و Yüce l (2002) ، Jones ، Leiby و Paik (2004) أو Lardic و Mignon (2006) وآخرون، فإن أسعار النفط يمكن أن تمارس تأثيرا على النشاط الاقتصادي عبر العديد من القنوات. إلى ارتفاع أسعار المنتجات النّفطية، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع فاتورة الطّاقة بالنسبة للمستهلكين (عائلات ،مؤسسات،حكومات)، أمّا بالنسبة للمنتجين فإن المؤسّسات تتكيّف مع ارتفاع تكلفة الوحدة المُنتَجة، وبالتّالي فإن ارتفاع أسعار الطّاقة (ومن بينها أسعار النفط) يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، ممّا ينعكس على الأجور الحقيقية والعمالة، أسعار البيع والتضخم ،والأرباح و الاستثمار.

يعرف التضخم على أنه ارتفاعٌ دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدّل التضخم هو معدّل نمو مستوى الأسعار. أمّا عن علاقة سعر النفط بالتّضخم، فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثّل صدمةً تضخمية (inflationary shock)، والتي يمكن أن تُرفق بآثار الدور الثّاني (effects Second round) من خلال حلقة الأسعار–أجور (The Price-Wageloop). فارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)، وهذا يتوقف–طبعًا– على مدى أهمية المُنتجات النفطية ضمن سلّة الاستهلاك(consumption basket). وبالإضافة إلى هذا الأثر المباشر يوجد ما يسمّى بآثار الدور الثّاني، فبسبب انخفاض القدرة الشرائية– النّاتج عن ارتفاع أسعار الاستهلاك – قد يطالب العمّال برفع الأجور، ممّا يؤدي إلى حلقات الأسعار– أجور .أمّا المؤسسات فإنها بدورها تُحول ارتفاع تكاليف الإنتاج النّاتج عن ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاعٍ في أسعار البيع، وهو ما يؤدي إلى تغذية حلقة الأسعار –أجور، إذ أنه يولّد مراجعات تصاعدية للتضخم المُتوقع.(بن سبع،2012: 27)

لقد تمّت دراسة ردة فعل أسعار الاستهلاك والتضخم تُجاه تقلّبات أسعار النفط من طرف عدّة باحثين على غرار: Hooker (2002،1999) Kilian وBarsky (2004،2002) أوChinn وLeBlanc (2004). فبينما توصّل Kilian وBarsky (2004) إلى نتيجةٍ مفادها أن ارتفاعات أسعار النفط تُولِّد معدّلات تضخم عالية، نجد أن Chinn وLeBlanc (2004) قد وجدا أن تأثير أسعار النفط على التّضخم هو فقط تأثير متوسّط ومعتدل (Moderate) وليس قويا. (بن سبع،2012: 27)

ثالثا: التضخم المستورد أسبابه وقنوات انتقاله:

1-3 مفهوم التضخم المستورد: imported inflation

يعرف التضخم المستورد بأنه التضخم الذي يوجد في دولة ما والناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة المعنية في وارداتها.وتزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدولة التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبيرة في اقتصادها.

وترى بعض الدراسات أن التضخم المستورد هو شكل مستقل من أشكال التضخم والذي ينتج عن تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة أو لغير مصلحة الدولة المعنية، حيث إن لكل دولة ميزان مدفوعاتها الخاص بها والذي يعكس المعاملات الاقتصادية التي تحصل بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في باقي الدول خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وبالتالي فإن تبادل العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة المعنية مع باقي دول العالم والتي تظهر

في شكل فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها قد تكون سببا رئيسيا في حدوث ما يسمى بالتضخم المستورد. (الخطيب، بدون سنة: 55)

وترى بعض الدراسات الأخرى أن التضخم المستورد يحدث عندما يكون اقتصاد الدولة معتمدا وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة والتي تجعله أكثر عرضة لهذا النوع من التضخم ويزداد التأثر به عندما تكون الدولة المصدرة تعاني أصلا من ارتفاع معدلات التضخم بها.

في حين ترى بعض الدراسات الأخرى أن التضخم المستورد يعد أحد المصادر الرئيسية لتغذية العملية التضخمية في الدول النامية وخصوصا الدول المصدرة للنفط منها. وهو يعتمد على الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد القومي وطبيعة التركيب الهيكلي لهذه الواردات وكذلك طبيعة التوجه الجغرافي لها، فعندما تكون نسبة الواردات إلى مجموع السلع المعروضة في السوق عالية فإن تغير أسعار السلع المستوردة في الدول المصدرة يتم نقله إلى الدول المستوردة وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادتها في هذه الدول، ويظهر هذا التأثر بشكل أكثر وضوحا في الدول النفطية كالجزائر والتي تمتاز بضعف مرونة الجهاز الانتاجي. (الخطيب، بدون سنة : 56)

3-2 قنوات انتقال التضخم المستورد:

هناك عدة أراء لقنوات انتقال التضخم المستورد نورد أهمها فيما يلي: (شقبقب، بدون سنة: 92)

- **قناة المداخيل:** يرى الاقتصادي HENRI MERCILLON أن بعض تذبذبات الدخل من البلد المصدر يكون تأثيرها على شكل ارتفاع الطلب الفعال على البلد المستقبل وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية. ويمكن لهذه التذبذبات في الدخل أن تنتج إما عن طريق ارتفاع صادرات أو الكتلة النقدية للبلد المستقبل.
- **قناة التكاليف:** فبارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من بلد أو عدة بلدان يؤدي إلى ارتفاع تكاليف
- الانتاج وأسعار الاستهلاك بالنسبة للبلد المستقبل، وبذلك فإن الضغوط التضخمية ترتفع بسرعة إذا لم ينخفض الطلب على المنتجات المستوردة، ومنه فإن الضغوط التضخمية يمكن أن تنتقل عبر قناتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة بالنسبة للقناة المباشرة فارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل تؤدي في بلد صغير منفتح على التجارة الخارجية وسعر صرف ثابت إلى ارتفاع هذه السلع في الاقتصاد المحلي في المرحلة الأولى، وبارتفاع هذه الأخيرة مقارنة بالسلع غير قابلة للتبادل تحدث أثر الإحلال.
- أما القناة غير المباشرة في تتعلق بميزان المدفوعات، فتغير الأسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري، الأمر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وبذلك عرض النقود والدخل فتتغير أسعار السلع غير قابلة للتبادل، لعل التحليل الأعمق هو الذي قام به المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية NBER أين بين أن التضخم ينتقل عبر أربع قنوات هي:
  - ✓ قناة إحلال السلع
  - ✓ قناة احلال السندات
  - ✓ قناة احلال العملة (سعر الصرف)
  - ✓ وقناة أثر الاستيعاب

3-3 قياس التضخم المستورد:

لتقدير التضخم المستورد في البلدان النامية، نقترح ثلاث أساليب (معادلات) لتقدير التضخم المستورد.

1- يمكن وصف الأسلوب الأول بالصيغة التالية: (تالصادق،1985 : 114)

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{(\text{قيمة الواردات})}{\text{قيمة الناتج المحلي الاجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

فإذا افترضنا أن قيمة واردات الدولة (A) تساوي 5 بليون دولار و أن الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة يساوي 25 بليون دولار. وأن التضخم العالمي يساوي 12%، فإن التضخم المستورد في الدولة (A) يكون:

$$\left(0.12 \times \frac{5}{25}\right) \times 100 = 2.4\ \%$$

أي أن التضخم العالمي (12%) يؤدي إلى زيادة في مستوى السعر العام في الدولة (A) تعادل 2. 4%، بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام الناجمة عن أسباب محلية داخلية في الدولة (A).

2- يصف الأسلوب الثاني بصيغة المعادلة التالية:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الانفاق الاجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

الفرق بين الأسلوب الأول و الثاني هو أن الأسلوب الثاني يعتمد على الإنفاق المحلي الذي يكون أكثر إرتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية النفطية يزيد كثيرا على الإنفاق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض مستوى التضخم المستورد في هذه الدول.

3- الأسلوب الثالث فيمكن وصفه بصيغة كل من المعادلتين التاليتين:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن ارتفاع اسعار الواردات}}{\text{اجمالي الانفاق المحلي بالاسعار الجارية}} \times 100$$

وهو عبارة عن نسبة زيادة تكلفة الواردات إلى الإنفاق المحلي.

$$\text{صافي التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن ارتفاع اسعار الواردات و الصادرات}}{\text{اجمالي الانفاق المحلي بالأسعار الجارية}} \times 100$$

و هو عبارة عن نسبة تغير الميزان التجاري الناجم عن تغير أسعار الصادرات والواردات إلى الإنفاق المحلي.

3-4 مؤشرات انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد الجزائري:

يمكن حصر أهم مؤشرات انتقال التضخم المستورد المباشرة في الاقتصاد الجزائري على النحو التالي:

- **طبيعة التركيب الهيكلي للواردات وارتفاع الميل المتوسط للاستيراد:** حيث أن ارتفاع نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية يوحي بالتبعية الاقتصادية وزيادة الاعتماد على الخارج في تأمين مختلف السلع، وبالإشارة إلى نوعية الواردات وتركيبها نجد أن الجزائر تكون أكثر عرضة للتضخم المستورد خاصة وأن نسبة الواردات فيها هامة ولا يمكن الاستغناء عنها وذات طلب عديمة المرونة

الشكل02: تطور الواردات الجزائرية للفترة 2005-2016

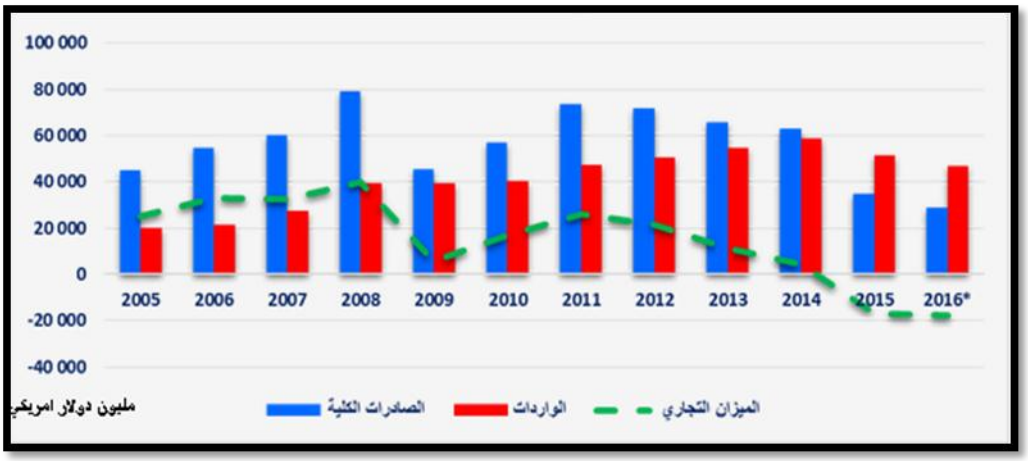

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل 01 أن الواردات الجزائرية قد عرفت اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة (2005-2016)، وهذه الزيادة في الواردات تدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الاوروبي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005، إلا أن هذا التزايد يتخلله بعض فترات الانخفاض الطفيف لقيمة الواردات الجزائرية خلال سنة 2015 و2016 وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي تشاهدها هذه الفترة من انخفاض لأسعار البترول العالمية. ومن هنا يتبين لنا مدى اعتماد الجهاز الاستهلاكي والإنتاجي في الجزائر على العالم الخارجي، ومنه التاثير المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية للسلع سواء كانت موجهة للاستهلاك أو وسيطية موجهة للإنتاج. أما من ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية كالتالي:

الجدول01: توزيع المواد المشكلة للواردات إلى غاية نهاية أوت 2017

الوحدة: مليون دولار	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**نهاية أوت2017**
السلع الغذائية	**9580**	**11005**	**9316**	**8224**	**5903**
بما في ذلك: الحبوب (القمح، الدقيق، دقيق الذرة...)	3312	3680	3541	2811	1937
الحليب ومشتقاته	1259	2045	1170	985	1012
السلع الوسيطية	**17536**	**17622**	**15970**	**14333**	**9283**
السلع التجهيزية	**16702**	**19619**	**17740**	**15895**	**10007**
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	**11210**	**10334**	**8676**	**8275**	**5648**
من بينها الدواء	2287	2180	1973	2021	1259
السيارات السياحية	3725	2963	2038	1292	927
الواردات	**55028**	**58580**	**51702**	**46727**	**30841**

المصدر: وزارة المالية متاح على http://www.mf.gov.dz

❖ **طبيعة التوزيع الجغرافي للواردات:** وهو يعكس عدد الدول التي تقوم الجزائر بالاستيراد منها ومن الملاحظ في الجدول أدناه أن دول الصين تأخذ أعلى نسبة لسيطرتها على واردات الجزائر (17.97 بالمائة) تليها فرانسا ب(10.15بالمائة)، ثم تليها باقي الدول بنسب ضئيلة.

الجدول(02): اهم الشركاء التجاريين للجزائر من حيث الواردات لسنة 2016

مليون دولار أمريكي

الدولة	قيمة الواردات	النسبة% مقارنة مع اجمالى الواردات	الدولة	قيمة الواردات	النسبة% مقارنة مع اجمالى الواردات
الصين	8396	17.97	البرازيل	1209	2.59
فرنسا	4766	10.15	كوريا .ج	1033	2.21
إيطاليا	4642	9.93	الهند	920	1.97
إسبانيا	3595	7.69	بريطانيا	765	1.64
ألمانيا	3009	6.44	هولندا	694	1.49
وم أ	2342	5.01	السعودية	646	1.38
تركيا	1933	4.14	البرتغال	612	1.31
الارجنتين	1335	2.86			

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك

إن النسبة الكبيرة من واردات الجزائر تأتي من مجموعة الدول الصناعية، وما يثير الانتباه في هذا الخصوص، هو أنه على الرغم من أزمة النقد الأجنبي والعجز الذي كانت تعاني منه الجزائر في النصف الأول من عقد التسعينات، إلا أن الاستيراد من هذه الدول، وعلى الخصوص دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، قد عرف تزايدا واضحا بالمقارنة مع بقية دول العالم، وذلك لارتباط انسياب القروض الخارجية من هذه الدول إلى الجزائر بزيادة الاستيراد السلعي من هذه الدول.

كما أن حوالي 58.4% من مجموع الواردات الجزائرية خلال سنة 2005، يتم استيرادها من السوق الأوربية المشتركة بنسبة 50.6%، وأمريكا الشمالية بنسبة 7.8%، وهي دول تعرف معدلات تضخم متذبذبة يتم تحويلها إلى الجزائر عن طريق المبادلات التجارية.

❖ **درجة الانكشاف الاقتصادي:** نلاحظ من خلال معدلات انفتاح الاقتصاد الوطني خلال الفترة المبينة في الجدول أدناه أن الاقتصاد الوطني منفتح بمعدلات تجاوزت 50 بالمائة في المتوسط، وهذا يدل على محدودية الطاقات الانتاجية الجزائرية في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات الاستهلاكية أو الاستثمارية منها كسياسة احلال الواردات مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية وعرضة لاستيراد التضخم من الخارج.

الجدول 03: الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح في الاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2016

السنوات	الصادرات (10^3)	الواردات (10^3)	اجمالي التجارة الخارجية (10^3)	الناتج المحلي الإجمالي(10^3) 2010=100	معدل الانفتاح (%)
2005	1169308050	1368283350	2537591400	4330911030	**58.5925544**
2006	1144274990	1347749740	2492024730	4403864721	**56.5872225**
2007	1132733340	1508675020	2641408360	4552401580	**58.0223057**
2008	1105487020	1741290140	2846777160	4659844397	**61.0916786**
2009	993661980	1964146710	2957808690	4735904420	**62.4549912**
2010	993913680	2053015980	3046929660	4908014070	**62.0807034**
2011	966712230	1959499850	2926212080	5049947260	**57.9453988**
2012	930250050	2230294390	3160544440	5220371297	**60.542522**
2013	877309810	2447802180	3325111990	5364852322	**61.9795624**
2014	879099370	2653971710	3533071080	5568133079	**63.4516279**
2015	884260420	2824500830	3708761250	5777687928	**64.1910968**
2016	915209534.7	2722818800	3638028335	5991462381	**60.7202066**

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى معطيات البنك الدولي

❖ نسبة الاستيعاب المحلي إلى الناتج القومي: وهي تمثل مدى قدرة النشاط الاقتصادي المحلي على تلبية احتياجات الانفاق المحلي

بالإضافة إلى القنوات الغير المباشرة لانتقال التضخم المستورد في الجزائر إذ تمارس التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال دورا مهما في التأثير على القاعدة النقدية و الكتلة النقدية في الجزائر، كون أن هذه التدفقات ينجم عنها تشكيل احتياطات من العملات الأجنبية وبحكم استعمال هذه العملات كمقابل للإصدار النقدي بنسبة معتبرة و من هنا يمكن أن ينشأ التضخم المستورد الذي مصدره القناة الغير مباشرة للدخول.

رابعا: الدراسة التطبيقية: سنقوم في هذه المرحلة بدراسة قياسية لأثر كل سعر البترول، التضخم المستورد، سعر الصرف ومعدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع على مستوى الأسعار المحلية (التضخم المحلي) باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1986-2016.

4-1 تقديم متغيرات الدراسة:

- سعر النفط: **(pp)**
- التضخم المستورد: **(infim)**
- مؤشر أسعار الاستهلاك: **(ipc)**
- سعر الصرف **(tch)**:
- معدل نمو عرض النقود: **(ms)**

4-2 إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة: كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد إختبارات جذر الوحدة إلا أننا اعتمدنا على اختبارين وهما إختبار Augmented –Dickey Fuller وكذا اختبار Phillip– Perron ويمكن تخليص أهم النتائج المتوصل اليها في الجدول التالي:

الجدول04: أهم الخصائص المميزة لمتغيرات الدراسة

السّلسلة	pp	infim	ms	Ipc	tch
الإتجاه العام	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي
الحد الثّابت	معنوي	غير معنوي	معنوي	غير معنوي	غير معنوي
درجة الاستقرارية	في الفرق الأول	في الفرق الأول	في المستوى	في الفرق الأول	في الفرق الأول
درجة تكاملها	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج eviews09

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنه تم قبول فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرات (IPC/PP/INFIM/TCH) بها جذر للوحدة، إلا أنه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1)، غير أن سلسلة معدل نمو عرض النقود (MS)ساكنة عند مستواها، وبالتالي هي متكاملة من الرتبة I(0). في حين يمثل الشكل الموالي، التمثيل البياني للفروقات الأولى لمتغيرات الدراسة PP، IPC،TCH و INFIM ، إلى جانب التمثيل البياني في المستوى لمعدل عرض النقود بمعناه الواسع:

الشكل03:التمثيل البياني للسلاسل المستقرة لمتغيرات الدراسة:

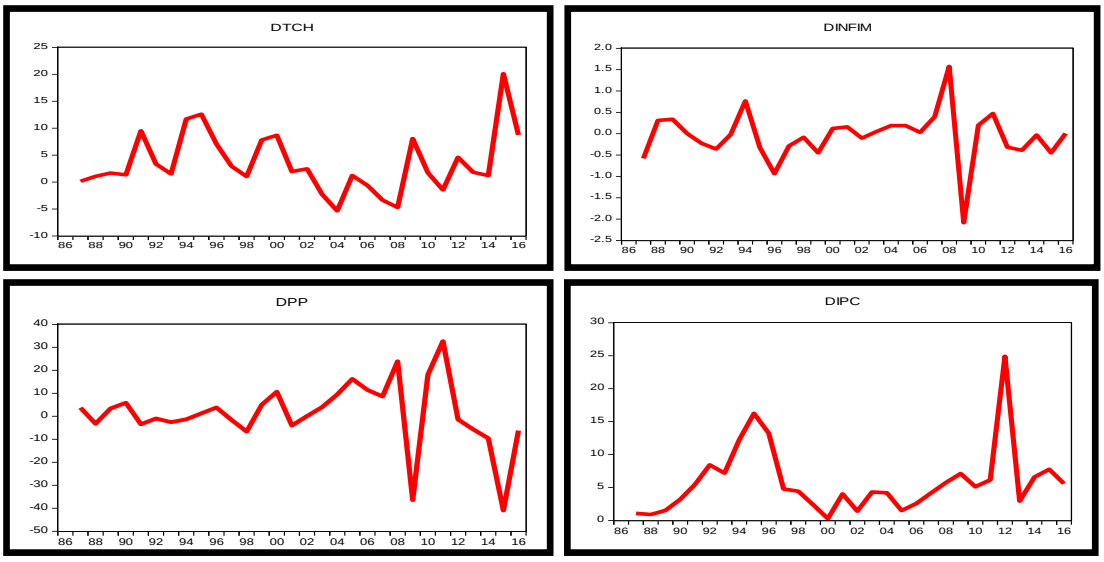

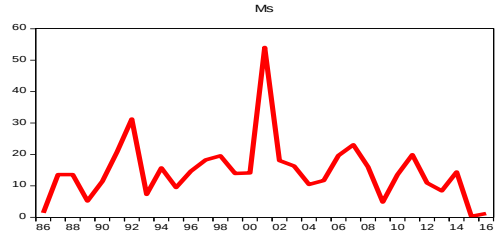

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج eviews10

3-2 منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

سنقوم أولا باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$d(inf_t) = c + \beta_1 inf_{t-1} + \beta_2 infim_{t-1} + \beta_3 MS_{t-1} + \beta_4 pp_{t-1} + \beta_5 tch_{t-1}$$
$$\sum_{i=1}^{m} \gamma_1 d(\text{inf})_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \gamma_2 d(\text{infim})_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \gamma_3 d(\text{MS})_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \gamma_4 d(\text{pp})_{t-i}$$
$$+\sum_{i=1}^{m} \gamma_5 d(\text{tch})_{t-i} + \varepsilon_t$$

بالانتقال إلى اختبار الحدود (ARDL)، يوضح الجدول أدناه والذي اقترحه كل من Pesaran Et Al، أن نتائج حساب إحصائية (F)، هي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 10% و5% و1% ، وهذا ما يؤكد رفض فرضية العدم ويؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول05: إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.971951	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج eviews (الإصدار العاشر)

3-3 التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) ومختلف المتغيرات المفسرة له والمدرجة في النموذج، سنعمد إلى قياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه الخطوة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول أدناه، أين نلاحظ وجود علاقة طردية بين مؤشر أسعار الاستهلاك ومختلف المتغيرات المفسره له والممثلة في أسعار النفط، التضخم المستورد، سعر

الصرف، ومعدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، أين يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات كنتيجة لعملية إعادة تصدير التضخم التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للنفط، وهذا تعويضا عن ارتفاع أسعار النفط الخام والعكس في حالة إنخفاض أسعار النفط وبهذا فإن التضخم في الجزائر يتأثر بدرجة أو بأخرى بتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية وكذا تغيرات كل من التضخم المستورد وسعر الصرف.

الجدول06:مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابعIPC)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFIM	7.396728	6.179640	1.196951	0.2703
PP	0.660506	0.077777	8.492257	0.0001
MS	0.130032	0.173376	0.750000	0.4777
TCH	1.329084	0.145022	9.164694	0.0000
C	-21.576248	15.944436	-1.353215	0.2181

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج eviews

فيما يخص حد تصحيح الخطأ ECM(−1) فقد ظهرت بإشارة سالبة (0.64−) وعند مستوى معنوية 1%، بمعنى أن 64% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (السنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول الموالي يوضح نتائج تقديرات حد تصحيح الخطأ

الجدول07: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (المتغير التابعIPC)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: IPC
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 0, 4)
Date: 01/21/18 Time: 02:31
Sample: 1986 2016
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPC(-1))	0.671243	0.249703	2.688170	0.0312
D(IPC(-2))	0.601029	0.166522	3.609309	0.0086
D(INFIM)	2.620614	1.828848	1.432932	0.1950
D(INFIM(-1))	-0.048406	2.963770	-0.016333	0.9874
D(INFIM(-2))	3.613062	2.660073	1.358256	0.2165
D(INFIM(-3))	5.936253	2.288743	-2.593674	0.0358
D(PP)	0.032544	0.096115	-0.338596	0.7448
D(PP(-1))	0.018401	0.171807	0.107100	0.9177
D(PP(-2))	-0.090292	0.171290	-0.527129	0.6144
D(PP(-3))	0.234622	0.085542	-2.742777	0.0288
D(MS)	0.083535	0.106784	0.782276	0.4597
D(TCH)	0.294523	0.177066	1.663358	0.1402
D(TCH(-1))	-0.050042	0.246525	-0.202989	0.8449
D(TCH(-2))	0.037666	0.269078	-0.139982	0.8926
D(TCH(-3))	0.205791	0.207712	-0.990754	0.3548
CointEq(-1)	-0.642419	0.161981	-3.966005	0.0054

Cointeq = IPC - (7.3967*INFIM + 0.6605*PP + 0.1300*MS + 1.3291*TCH -21.5762)

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج eviews

4-3 إختبار LM- TEST للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن نتائج كل من إحصائية فيشر (F) تشير إلى أن:

Prob 0.98 >0.05 ونفس الشيئ فيما يخص Obs* R-squared حيث Prob 0.96 هي أكبر من مستوى معنوية 5 % مما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم التي تقر بعدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول08 : نتائج إختبار LM- TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.000385	Prob. F(1,6)	0.9850
Obs*R-squared	0.001734	Prob. Chi-Square(1)	0.9668

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج eviews

4-4 إختبار إستقرارية النموذج (Stability Test):

لغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) بحيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

الشكل04: نتائج إختبار إستقرارية النموذج (Stability Test)

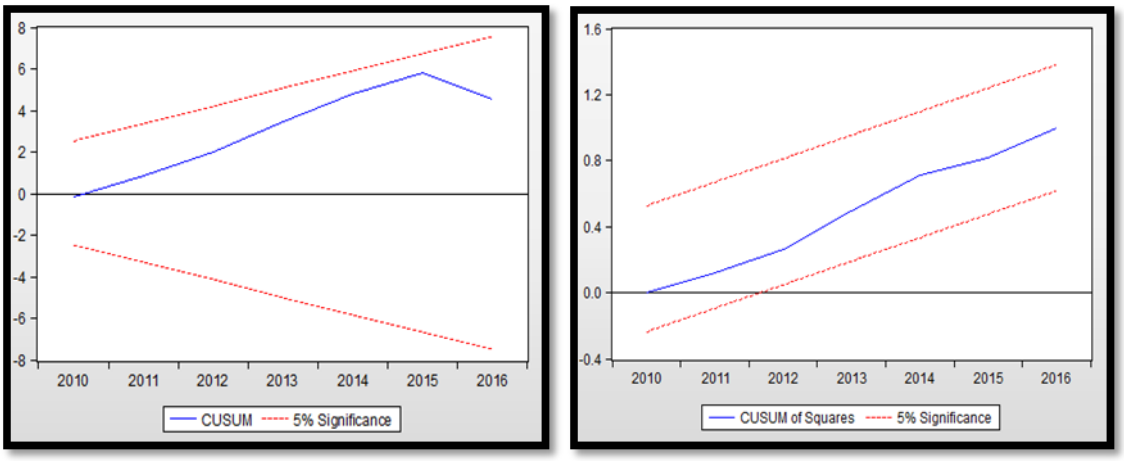

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخلرجات برنامج eviews09

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ أن إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% نفس الشيئ بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي (CUSUMSQ) وبالتالي نستنتج من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن مستوى الأسعار المحلية (التضخم المحلي) يتأثر بدرجة كبيرة بالتضخم المستورد وذلك بسبب درجة الإعتماد العالية للجزائر على الواردات من السلع الاستهلاكية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يرجع السبب في ذلك إلى التركيبة الهيكلية للإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النفط بدرجة عالية، أين تمارس أسعاره إلى جانب النمو في عرض العملة المحلية وانخفاضها أثرا مباشرا على مؤشر أسعار الاستهلاك، وعليه فإن تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي بالجزائر يتطلب تنويع إقتصادها بالتوسع في الأنشطة غير النفطية وذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على النفط، والذي تسبب التذبذبات في أسعاره العالمية وإيراداته مصادر محتملة لعدم الاستقرار، وكذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على واردات السلع الاستهلاكية خاصة، ومن ثم تأثيرات التضخم المستورد على التضخم المحلي.

كذلك تتضمن السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي التحكم في عرض النقود بحيث تتوافق معدلات نموه الحقيقية مع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى اتباع سياسة لسعر الصرف أكثر مرونة في ظل تزايد عائدات النفط بهدف التقليل من الضغوطات التضخمية لتحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي.

المراجع:

1. بن سبع حمزة، 2011، " **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية** "، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03.
2. د. ريغي هشام، **تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة أم البواقي.
3. د. طارق توفيق الخطيب، بدون سنة، **التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول.
4. شقبقب عيسى، بن زيان راضية، بدون سنة، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة بحوث، العدد11، الجزء الثاني.الجزائر
5. علي توفيق الصادق، 1986، **العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)**، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت.
6. عياد هشام، 2016، **المقاربة اللاخطية بين أسعار النفط، الذهب والدولار : دراسة قياسية باستعمال النماذج ذات النظم المتغيرة الماركوفية للفترة 1999-2016**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة أبي بكر بلقايد
7. قويدري قويشح بوجمعة، 2009 " **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** "، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف
8. مشدن وهيبة، 2004، " **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003** "، رسالة ماجستير ، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر